

Distr.: General  
13 April 2015  
Arabic  
Original: English/French

الجمعية العامة 

مجلس حقوق الإنسان  
الدورة التاسعة والعشرون  
البند ٦ من جدول الأعمال  
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

غينيا - بيساو

\* يُعَمَّم مرفق هذا التقرير بالصيغة التي ورد بها.

(A) GE.15-07683 210415 220415



الرجاء إعادة الاستعمال



\* 1 5 0 7 6 8 3 \*

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١	مقدمة .....
٣	٩٥-٥	موجز مداوولات عملية الاستعراض .....
٣	١٣-٥	ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض .....
٥	٩٥-١٤	باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض .....
١٨	٩٧-٩٦	ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات .....
		المرفق
٣٢		تشكيلة الوفد .....

## مقدمة

١- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المنشأ وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، دورته الحادية والعشرين في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وأجري الاستعراض المتعلق بغينيا - بيساو في الجلسة التاسعة المعقودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وترأس وفد غينيا - بيساو خوسيه أنطونيو داسيلفا غونسالفيس، المستشار لدى وزير العدل المعني بالتخطيط الاستراتيجي. واعتمد الفريق العامل، في جلسته الرابعة عشرة المعقودة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، التقرير المتعلق بغينيا - بيساو.

٢- وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، اختار مجلس حقوق الإنسان مجموعة المقررين التالية (المجموعة الثلاثية) لتيسير استعراض غينيا - بيساو، وهم ينتمون إلى البلدان التالية: إستونيا وبوتسوانا وكازاخستان.

٣- ووفقاً للفقرة ١٥ من مرفق القرار ١/٥ والفقرة ٥ من مرفق القرار ٢١/١٦، صدرت الوثائق التالية من أجل استعراض حالة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو:

(أ) تقرير وطني/عرض خطي وفقاً للفقرة ١٥ (أ) (A/HRC/WG.6/21/GNB/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥ (ب)

(A/HRC/WG.6/21/GNB/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥ (ج)

(A/HRC/WG.6/21/GNB/3).

٤- وأحيلت إلى غينيا - بيساو، عن طريق المجموعة الثلاثية، قائمة أسئلة أعدها سلفاً كل من إسبانيا وسلوفينيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وهذه الأسئلة متاحة على الموقع الشبكي الخارجي للاستعراض الدوري الشامل.

## أولاً - موجز مداوات عملية الاستعراض

### ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

٥- أشار وفد غينيا - بيساو إلى أنه، بعد الاستعراض الدوري الشامل الأخير في عام ٢٠١٠، واجهت غينيا - بيساو بعض العراقيل في طريق ترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية، ذلك أن العسكريين قد أطاحوا من جديد بالحكومة المنتخبة دستورياً.

٦- وطوال سنتين أثرت العزلة الدولية التي شهدتها غينيا - بيساو والأزمة السياسية التي عصفت بها، في الوضع الاجتماعي - الاقتصادي للسكان وأدت إلى عودة ظهور بعض حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي يؤسف لها.

٧- وفي هذا السياق المضطرب الذي تميز بانعدام الأمن، أُجريت انتخابات عامة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ بفضل انخراط المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وهكذا تم تحديد أهداف العودة إلى السير العادي للمؤسسات الديمقراطية في إطار حوار سياسي سمح بإقامة حكومة شاملة وممثلة للجميع.

٨- وفي إطار تنفيذ التوصيات المقدمة في الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، بذلت غينيا - بيساو جهوداً مكثتها من تنفيذ عدد لا بأس به من هذه التوصيات. والبعض من الإجراءات الموصى بها لا يزال قيد التنفيذ، ولا سيما في قطاعات الدفاع والأمن والعدل والإدارة العمومية؛ ويتوقف تنفيذها ليس فقط على الإرادة السياسية وإنما أيضاً على الالتزام القوي من جانب المجتمع الدولي.

٩- وفي هذا السياق، ورغم جميع القيود المتأصلة في الإدارة الحالية للبلاد والنابعة عن وضع اقتصادي غير ملائم من الناحيتين الاقتصادية والمالية، ضاعف المسؤولون الحكوميون على أعلى المستويات الاتصالات على الصعيدين دون الإقليمي والدولي لكي يكفل بالنجاح اجتماع المائدة المستديرة لحشد الموارد لتنفيذ برنامج التنمية، الذي سيعقد قريباً مع الشركاء الدوليين.

١٠- وفيما يتعلق بالتوصيات التي تم تنفيذها، شدد وفد غينيا - بيساو على إنشاء إدارة خاصة معنية بالمسألة الجنسانية لدى وزارة الداخلية، وإنشاء أفرقة خاصة معنية بالأشخاص ضعفاء الحال لدى الشرطة القضائية، وإنشاء مراكز للوصول إلى العدالة مزودة بأموال لدعم ضحايا العنف، من خلال وزارة العدل، في إطار إصلاح قطاع الدفاع والأمن والعدالة، قصد تقديم مساعدة قانونية للأشد هشاشة.

١١- كما أكد وفد غينيا - بيساو على إقرار مجلس الوزراء، في عام ٢٠١١، لمشروع القانون المتعلق بحماية الشهود الذي يرمي إلى ضمان قدر أكبر من الأمان للشهود على مختلف انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات بحق المرأة. وأخيراً، أحاط الوفد علماً بوضع الخطة الاستراتيجية للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس، في عام ٢٠١٣. وأشار الوفد إلى ما سُجل مؤخراً من اعتماد للقانون المتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، وقانون مكافحة العنف المنزلي، فضلاً عن اعتماد تدابير معينة لدعم حالات الأشد ضعفاً، بمن في ذلك النساء والأطفال، مثل تشغيل مهنيي الخدمات الاجتماعية، وعلماء الاجتماع، وغير ذلك من الأشخاص، قصد توفير دعم أمام المحاكم.

١٢ - ورداً على الأسئلة المعدة سلفاً، أشارت غينيا - بيساو، فيما يتعلق بالنهوض بالميل الجنسي والهوية الجنسية واحترامهما، إلى أن هذه المسألة لم تطرح من قبل في نقاش عام، ذلك أن هذه الظاهرة لم تبلغ بعد أبعاداً تتطلب إعطاءها الأولوية في جدول أعمال السلطة التشريعية الوطنية. والبلد يواجه مسائل عديدة أخرى تتطلب ردوداً عاجلة. وهذا الموضوع بطبيعة الحال يبعث على الانشغال بالنسبة للبلد ولكن البلد مضطر، في الوقت الحاضر، إلى إعطاء الأولوية لمسائل أخرى لها صلة بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لغينيا - بيساو أن تتخذ إجراءات لوضع حد لتجريم العلاقات الجنسية بين المثليين، بما أن التشريع لا يجرم مثل هذه العلاقات. والدستور يضمن تساوي جميع الأشخاص.

١٣ - وأكد الوفد أيضاً أن إحدى الإجراءات الهامة المتخذة لتشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتساوي الجنسين في اتخاذ القرارات في المجالات السياسية تتمثل في اعتماد الخطة الوطنية للمساواة والإنصاف بين الجنسين، وكذلك تعيين نساء في مناصب عليا في الحكومة الحالية، ولا سيما في وزارة الدفاع ووزارة التعليم ووزارة العدل ووزارة المرأة والأسرة والوثام الاجتماعي، ووزارة الصحة، وأمانة الدولة للميزانية، والإدارة العامة للشرطة القضائية، فضلاً عن زيادة عدد النائبات في الجمعية الوطنية البرلمانية ومسؤولياتهن.

## باء- الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

١٤ - خلال الحوار التفاعلي، أدلى ٥٩ وفداً ببيانات. وترد في الفرع الثاني من هذا التقرير التوصيات المقدمة أثناء الحوار.

١٥ - أشارت أوروغواي إلى التوقيع و/أو المصادقة على صكوك دولية مختلفة والدعوة الدائمة الموجهة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وحثت غينيا - بيساو على الشروع في الإصلاحات اللازمة لتحقيق الاستقرار السياسي، وتخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان كي تتمكن من الاضطلاع بولايتها بفعالية واستقلالية. وتقدمت أوروغواي بتوصيات.

١٦ - وثمنت جمهورية فنزويلا البوليفارية الجهود التي بذلتها غينيا - بيساو للائتمثال للتوصيات التي كانت قد تلقتها من قبل. ولاحظت أن غينيا - بيساو قد أحرزت تقدماً في مجال حقوق الإنسان على الرغم من القيود، مشيرةً إلى خطة العمل الوطنية بشأن المساواة والإنصاف بين الجنسين، والقانون المتعلق بالعنف المنزلي، والتمتع المجاني بخدمات الرعاية الصحية بالنسبة لمجموعات ضعيفة معينة. وأشارت إلى أن المجتمع الدولي يجب أن يقدم تعاونه ومساعدته التقنية قصد تمكين البلد من مواصلة تقدمه. وتقدمت جمهورية فنزويلا البوليفارية بتوصية.

١٧ - وأشارت الجزائر إلى أنه على الرغم من الظروف الصعبة بشكل خاص التي تواجهها غينيا - بيساو فإنها قد أقدمت بشكل يستحق الثناء على تشريعات مؤسسية وتشريعية لتحسين حالة حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، كان البلد قد انضم إلى عدد من الصكوك الدولية

والإقليمية لحقوق الإنسان. ورحبت الجزائر بالجهود المبذولة من أجل النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال اعتماد سياسات وبرامج متعلقة بالصحة والتعليم والحد من الفقر والاستراتيجيات الرامية إلى إصلاح نظامي العدالة والسجون. وشجعت غينيا - بيساو على مواصلة جهودها لمكافحة العنف ضد المرأة، وبشكل خاص، تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتقدمت الجزائر بتوصيات.

١٨ - وأحاطت أنغولا علماً بجهود غينيا - بيساو الرامية إلى العودة إلى النظام الدستوري، مشيرة إلى أن ذلك من شأنه أن يمكن الحكومة من تشجيع التدابير لتحسين حماية حقوق الإنسان. ورحبت بانضمام غينيا - بيساو إلى معظم صكوك حقوق الإنسان الدولية، فضلاً عن الإجراءات التي اتخذتها لتحقيق استقرار المؤسسات الوطنية، والوصول إلى العدالة، والرعاية الصحية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتعاون مع آليات حقوق الإنسان، ولا سيما مع المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان. وحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لجهود غينيا - بيساو. وتقدمت أنغولا بتوصيات.

١٩ - ورحبت الأرجنتين بالوفد وبعرض التقرير الوطني. وكانت قد تابعت بقلق الوضع السياسي والأمني والوضع في مجال حقوق الإنسان في غينيا - بيساو، كما ورد بيان ذلك في قرار مجلس الأمن ٢١٨٦. وتقدمت الأرجنتين بتوصيات.

٢٠ - وهنأت أستراليا غينيا - بيساو على التقدم المحرز منذ الجولة الأولى من الاستعراض، وهو التقدم الذي شمل اعتماد قانون العنف المنزلي والتشريع المتعلق بالاتجار بالبشر. وأثنت على الانتخابات الحرة التي جرت في عام ٢٠١٤، والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بهدف إلغاء عقوبة الإعدام، والإجراءات المتخذة لإصلاح قطاعات الدفاع والأمن والعدل. ورحبت أيضاً بتجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ولكنها لا تزال قلقة إزاء التقارير التي تفيد بتزايد هذه الظاهرة. وتقدمت أستراليا بتوصيات.

٢١ - وأحاطت بوتسوانا علماً بالجهود الرامية إلى تنفيذ التوصيات السابقة، ولا سيما منها اعتماد القوانين الرامية إلى حماية حقوق الإنسان، التي شملت تجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والاتجار بالبشر والعنف المنزلي. وأثنت على تعزيز قطاعات العدالة والدفاع والأمن. ولاحظت أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يجعل من الصعب على غينيا - بيساو الاضطلاع ببرامج وسياسات ترمي إلى حماية حقوق الإنسان. وتقدمت بوتسوانا بتوصيات.

٢٢ - ورحبت البرازيل بالتطورات الإيجابية المسجلة مؤخراً في ميادين مختلفة من ميادين تعزيز وحماية حقوق الإنسان، على الرغم من التحديات ذات الصلة بالتوصل إلى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية. وشددت على أن الانتخابات الأخيرة مثلت خطوة هامة إلى الأمام، ودعت الحكومة إلى مواصلة جهودها من أجل ترسيخ المؤسسات

الديمقراطية في البلد. وأحاطت البرازيل علماً باحترام غينيا - بيساو للتنوع. وتقدمت البرازيل بتوصيات.

٢٣- وأشار الرأس الأخضر إلى التحديات المتعددة التي تواجهها غينيا - بيساو ورحب بما سجل مؤخراً من ظهور أوضاع سياسية مؤاتية لتعزيز حقوق الإنسان. وأبرز القيود القائمة، من قبيل القدرة المؤسسية والمالية والإدارية المحدودة لوضع الإصلاحات اللازمة والتفاوض فيها وتنفيذها. ورأى الرأس الأخضر أن مما يبعث على التشجيع عزم الحكومة الجديدة وواقعيتها، كما تدل على ذلك الإجراءات التي كانت قد استنبطت أو الجاري استنباطها. ودعا شركاء غينيا - بيساو الدوليين إلى مدها بالدعم الإضافي. وتقدم الرأس الأخضر بتوصيات.

٢٤- ورحبت كندا بانتخابات عام ٢٠١٤ في غينيا - بيساو التي سجلت خطوة هامة في طريق عودة البلد إلى الحكم الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان لشعب غينيا - بيساو. ورحبت بموافقة البلد في عام ٢٠١٠ على تعديل أحكام تشريعها لحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وإصدار قانون لذلك الغرض في عام ٢٠١١، وطلبت من غينيا - بيساو تقديم معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ القانون المذكور واستتصال تلك البلية. وتقدمت كندا بتوصيات.

٢٥- وأحاطت شيلي علماً بالتقدم المحرز منذ الجولة الأولى من الاستعراض، ولا سيما التصديق على صكوك حقوق الإنسان، وتنفيذ القوانين والبرامج الجديدة، بما في ذلك إصلاح القضاء، وتجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وسن تشريع بشأن العنف المنزلي والصحة الإنجابية. وحثت غينيا - بيساو على المضي في تلك العملية بدعم من المجتمع الدولي. وتقدمت شيلي بتوصيات.

٢٦- وأعربت الصين عن تقديرها للتصديق على العديد من المعاهدات وزيادة الاستثمار في القطاع العام، بما في ذلك في مجالات التعليم والصحة والخدمات العمومية وتعزيز دور المرأة في السياسة، ومكافحة الآراء المسبقة والقوالب النمطية القائمة تجاه النساء والأطفال، وتنفيذ خطتي العمل الوطنيتين المتعلقةتين بالتخفيف من حدة الفقر والتعليم. ودعت الصين المجتمع الدولي إلى مد غينيا - بيساو بالمساعدة التقنية. وتقدمت الصين بتوصيات.

٢٧- وأحاطت كوستاريكا علماً بالتصديق على الصكوك الدولية وحثت غينيا - بيساو على مواصلة تشريعها الوطني مع القانون الدولي وضمان تنفيذه الفعلي. وهنأت غينيا - بيساو بمناسبة العملية الانتخابية لعام ٢٠١٤ وأعربت عن أملها في أن يسجل ذلك عودة البلد بشكل لا رجعة فيه إلى الديمقراطية. ولاحظت التقدم المحرز فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين وشجعت غينيا - بيساو على مواصلة جهودها لضمان مزيد إشراك المرأة في جميع مجالات المجتمع، ولا سيما في الحياة العامة والسياسية. وتقدمت كوستاريكا بتوصيات.

٢٨- وسلمت كوبا بالتزام غينيا - بيساو بحقوق الإنسان على الرغم من التحديات العديدة التي تواجهها. وأشارت إلى أن الإصلاحات التي أدخلت في قطاعات العدالة والدفاع والأمن خطوة هامة صوب تنفيذ بعض التوصيات التي تلقتها غينيا - بيساو أثناء الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل. وحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم جهود البلد في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأبرزت أيضاً التدابير الرامية إلى مكافحة الفقر وتحسين التعليم. وتقدمت كوبا بتوصيات.

٢٩- وأحاطت جمهورية الكونغو الديمقراطية علماً بالجهود التي بذلتها غينيا - بيساو على الرغم من توقف المعونات الدولية على إثر عدم الاستقرار السياسي الذي شهده البلد. وأبرزت اعتماد التشريع المتعلق بمكافحة الاتجار وتجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأحاطت علماً بالتهديدات الهائلة التي تواجهها غينيا - بيساو، بما في ذلك في مكافحة الفقر وفي مكافحة الجريمة العابرة للحدود بشكل فعال، ولا سيما الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال وتحسين تردد الفتيات على المدارس كطريقة لإحباط الزواج القسري والزواج في سن مبكر في المناطق الريفية. وتقدمت جمهورية الكونغو الديمقراطية بتوصيات.

٣٠- وامتدحت الدانمرك مشاركة غينيا - بيساو البناءة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، فضلاً عن التقدم الذي أحرزته في حماية حقوق الإنسان منذ استعراضها الأخير. ولاحظت الدانمرك أنه على إثر الجولة الأولى من الاستعراض، كانت غينيا - بيساو قد صادقت على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ووقعت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، في عام ٢٠١٣. وأشارت إلى أن مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب التي ترمي إلى مساعدة الحكومات على التغلب على العراقيل التقنية التي تحول دول التصديق مستعدة لاستكشاف سبل تقديم المساعدة إلى غينيا - بيساو إذا ما اعتبرت أن ذلك يمكن أن يساعدها. وتقدمت الدانمرك بتوصية.

٣١- وهنأت جيبوتي غينيا - بيساو على تقديم تقريرها الوطني، وأحاطت علماً مع الارتياح بالإجراءات التي كانت قد اتخذتها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما اعتماد خطة لمكافحة الاتجار بالبشر، وبشكل خاص النساء والأطفال. وتقدمت جيبوتي بتوصيات.

٣٢- وسلمت مصر بالتدابير المتخذة لتعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما سن القانون المتعلق بمنع الاتجار بالبشر ومكافحته، وبشكل خاص الاتجار بالنساء والأطفال. وحثت غينيا - بيساو على المضي في نفس المسار الإيجابي بغية زيادة تعزيز حقوق الإنسان. وتقدمت مصر بتوصيات.

٣٣- وأشادت إستونيا بالتصديق على العديد من المعاهدات وشجعت غينيا - بيساو على مواصلة جهودها لكي تصبح طرفاً في جميع صكوك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية. وأحاطت علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات السابقة التي كانت قد شملت تجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث واعتماد قانون العنف المنزلي. بيد أنها قلقة إزاء تكرر الممارسات الضارة، وحثت السلطات بشدة على تسريع الجهود لاستئصال مثل هذه الممارسات. وهي قلقة أيضاً



إزاء ارتفاع معدل الأمية، وانخفاض معدل التردد على المدارس، والتمييز ضد الفتيات. وتقدمت إستونيا بتوصيات.

٣٤- وأشادت إثيوبيا باعتماد الخطة الوطنية للمساواة والإنصاف بين الجنسين، والورقة الاستراتيجية الوطنية بشأن الحد من الفقر للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وأشارت إلى الاهتمام الخاص المولى لحقوق الأطفال والطموح إلى تحقيق الهدف المتمثل في تحسين توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال، فضلاً عن التقدم المحرز في مكافحة وفيات الأطفال. وشجعت إثيوبيا غينيا - بيساو على مزيد العمل بشأن الآليات القائمة من أجل التنفيذ الكامل للتوصيات المنبثقة عن الجولة الأولى من عملية استعراضها الدوري الشامل. وتقدمت إثيوبيا بتوصيات.

٣٥- ورحبت فرنسا بالتقدم الذي أحرزته غينيا - بيساو في إعادة إقرار الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون، ولا سيما من خلال إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية على النحو الملائم في عام ٢٠١٤، فضلاً عن الشروع في إصلاحات هامة في قطاع الأمن. وتقدمت فرنسا بتوصيات.

٣٦- وأكد وفد غينيا - بيساو للمتدخلين أن غينيا - بيساو ستظل تبذل الجهود من أجل التصديق على الصكوك الدولية المشار إليها.

٣٧- ورد وفد غينيا - بيساو على الأسئلة المطروحة بخصوص تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتعليم الفتيات، وعمل الأطفال، والزواج القسري والزواج المبكر، والمؤسسة الوطنية لحماية حقوق الإنسان، وإصلاح النظام القضائي.

٣٨- وواصلت الحكومة عمل التوعية بعد اعتماد القانون بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقد سُجلت بالفعل بعض الإدانات بحق أشخاص شاركوا في هذه الممارسة. وهذه المساعي إنما هي بداية وتنوي الحكومة المضي في اتخاذ التدابير، ولا سيما بتوعية النساء اللاتي يشاركن، بحكم التقيد، في هذه الممارسات، وتشجيع النساء اللاتي يتخلين عن هذه الممارسات، من أجل المشاركة في حملات التوعية وشرح كل ما تتسبب فيه مثل هذه الممارسات من أضرار على صحة الأطفال.

٣٩- فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لصالح التعليم، وبشكل خاص تشجيع تعليم الفتيات، أشار وفد غينيا - بيساو إلى أن برنامج المطاعم المدرسية قد تعزز، بفضل الشركاء من المجتمع المدني وبرنامج الأغذية العالمي. وتعتمد الحكومة أيضاً اعتماد سلسلة من التدابير الرامية إلى تحسين التمدرس ومعدل الاحتفاظ بالفتيات في المدرسة.

٤٠- وعمل الأطفال آفة حقيقة، وبشكل خاص أسوأ أشكال عمل الأطفال. والحكومة لا تدخر جهداً للتوصل إلى استئصال هذه الآفة. ولهذا الغرض، أُجري مؤخراً تحقيق وطني شمل ٥٠٠٠ أسرة معيشية للتوصل إلى تشخيص للوضع. وانطلاقاً من هذه المبادرة، وبمساعدة الشركاء، تنوي الحكومة وضع برامج وإجراءات لمكافحة هذه الظاهرة.

٤١- وأشار وفد غينيا - بيساو إلى أن الحكومة قامت مؤخراً بإقرار برنامج إصلاح لقطاع العدل، للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، ينص في محاوره الرئيسية على اتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب والفساد، وتحسين فرص وصول المواطنين إلى العدالة، وتحسين البنى التحتية القضائية، وتعزيز قدرات الفنيين في قطاع العدالة. وسوف يتم إنجاز هذا البرنامج في الإطار الأوسع لإصلاح الوظيفة العمومية وإصلاح قطاعي الدفاع والأمن.

٤٢- وذكر الوفد بأن البلد قد قام منذ فترة ليست ببعيدة بإعادة إقرار النظام الديمقراطي، وأكد أن التحديات ضخمة. وتأمل الحكومة القيام، خطوة خطوة، بما أوتيت من موارد قائمة، ولكن أيضاً بدعم من المجتمع الدولي، باتخاذ التدابير لكي تحظى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالموارد اللازمة وتكون متوافقة مع مبادئ باريس.

٤٣- وفيما يتعلق بالزواج القسري وفي سن مبكر، ذكر الوفد بأن هذه الظاهرة متأصلة في الثقافة التقليدية. والقضاء على هذه الممارسات سوف يتطلب مزيداً من الوقت وسيقتضي اتخاذ تدابير وتوحيه تُهج تراعي هذه المسائل. غير أنه يمكن ملاحظة إحراز تقدم في الميدان وتنوي الحكومة المضي في العمل بشأن هذا الموضوع.

٤٤- ولا يوجد في غينيا - بيساو سجناء سياسيون ويجري حالياً اتخاذ التدابير لتحسين ظروف الاحتجاز في إطار إصلاح النظام القضائي المشار إليه.

٤٥- أما فيما يتعلق بمسألة المساواة بين الرجل والمرأة فإن هذا المبدأ معترف به في المادتين ٢٤ و ٢٥ من الدستور.

٤٦- ولاحظت غابون أن الصعوبات التي لها صلة بالوضع السياسي كانت قد أعاققت التعاون الكامل مع آليات حقوق الإنسان الدولية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأعربت عن تقديرها للتدابير المتخذة في مجالي المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، وللإصلاحات في قطاعي العدالة والأمن. وحثت المجتمع الدولي على تعزيز دعمه لغينيا - بيساو. وتقدمت غابون بتوصيات.

٤٧- ورحبت ألمانيا بتعهد غينيا - بيساو المتحدد بتحقيق الاستقرار والأمن في البلد، ولا سيما لمكافحة تجارة المخدرات التي كانت قد أدت إلى ظهور تحديات هائلة أمام حقوق الإنسان. وأعربت عن تقديرها للجهود المبذولة لمكافحة الفقر ولإدخال تحسينات فيما يتعلق بحرية الصحافة وحرية الرأي. غير أنها تشعر ببالغ القلق إزاء تواصل المشاكل في مجال حقوق الإنسان. وتقدمت ألمانيا بتوصيات.

٤٨- وأحاطت غانا علماً مع التقدير بتنفيذ البعض من التوصيات التي كانت قد تلقتها خلال الجولة الأولى من الاستعراض والتي شملت المصادقة على العديد من صكوك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية. ودعت غينيا - بيساو إلى الانضمام إلى المجموعة الأساسية لمبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب، قصد جعلها تستفيد من المساعدة الدولية في تنفيذ اتفاقية مناهضة

التعذيب بعد المصادقة عليها. وأحاطت غانا علماً بنجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في عام ٢٠١٤ بعد نزاع عسكري دام عدة أعوام. وتقدمت غانا بتوصيات.

٤٩- وأشارت إندونيسيا إلى التحديات العديدة التي واجهتها غينيا - بيساو في الفترة الانتقالية على إثر التطورات السياسية الداخلية في عام ٢٠١٢، وأعربت عن أملها في ألا تدخر الحكومة أي جهد في مواصلة سن تدابير ترمي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد. ورحبت إندونيسيا باستعراض قوانين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولوائحها. وأشارت إندونيسيا بالإضافة إلى ذلك إلى التحديات التي تواجهها غينيا - بيساو والتي تشمل ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والأطفال بسبب الملاريا والتهاب الجهاز التنفسي الحاد والتهاب الرئوي. وتقدمت إندونيسيا بتوصيات.

٥٠- ولاحظت أيرلندا الجهود المبذولة لمعالجة مسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ولا سيما قانون عام ٢٠١١ لمنع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والقضاء عليه، وخطّة العمل الوطنية، وتعزيز اللجنة الوطنية المعنية بالقضاء على الممارسات الضارة. غير أنها تعرب عن قلقها إزاء استمرار انتشار ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، فضلاً عن حالات القتل في إطار طقوس معينة كانت لجنة حقوق الطفل قد أشارت إليها. وتقدمت أيرلندا بتوصيات.

٥١- وأشادت إيطاليا بغينيا - بيساو لقيامها مؤخراً باعتماد تشريع يرمي إلى مكافحة التمييز والعنف ضد المرأة. ورحبت إيطاليا أيضاً بخطّة العمل الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، كما أشادت بإدراج أحكام لحماية حقوق الطفل في عدد من القوانين المحلية. وتقدمت إيطاليا بتوصيات.

٥٢- وشكرت الكويت الوفد على عرض تقريره الوطني ورحبت بالتقدم الذي أحرزته غينيا - بيساو في العديد من المجالات، ولا سيما حماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وشجعت الكويت غينيا - بيساو على مواصلة العمل بشأن مسائل الصحة. وتقدمت الكويت بتوصيات.

٥٣- ورحبت ليبيا بالتقدم المحرز الذي شمل تنفيذ البعض من التوصيات التي تم التقدم بها في الجولة السابقة من الاستعراض الدوري الشامل والمصادقة على العديد من معاهدات حقوق الإنسان. وأحاطت ليبيا علماً أيضاً بالجهود المبذولة لإعادة النظر في لوائح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لجعلها تتفق مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس). وتقدمت ليبيا بتوصيات.

٥٤- وهنأت ملديف غينيا - بيساو على توفيقها في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام ٢٠١٤ وحثت الحكومة على جعل حفظ السلام والاستقرار في البلد أولوية من أولياتها. ودعت غينيا - بيساو إلى معالجة الوضع الاقتصادي على سبيل الاستعجال، واتخاذ خطوات ذات شأن للحد من الفقر المدقع. وأعادت ملديف تأكيد نداءات غينيا - بيساو الموجهة إلى

المجتمع الدولي لمدها بالمساعدة التقنية والمالية التي هي أساسية للبلد للمضي قدماً في خططها من أجل التنمية المستدامة. وتقدمت ملديف بتوصيات.

٥٥ - ورحبت مالي بالجهود التي كانت قد اتخذت لتحسين تنفيذ التوصيات الموجهة إلى غينيا - بيساو في الجولة الأولى من الاستعراض. وأعربت عن سرورها لملاحظة التصديق على عدد من صكوك حقوق الإنسان الدولية، وتجرّم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، واعتماد تشريع بشأن الاتجار بالبشر. وشجعت غينيا - بيساو على مواصلة وتعزيز الجهود الجارية لضمان رفاه سكانها. وتقدمت مالي بتوصية.

٥٦ - وأعربت موريتانيا عن سرورها لكون غينيا - بيساو طرفاً في أغلبية صكوك حقوق الإنسان الدولية ولكونها اعتمدت عدداً من القوانين لتحسين حماية تلك الحقوق. ولاحظت أيضاً أن البلد كان قد أقدم على عدد من الإصلاحات، ولا سيما في مجال التعليم. وتقدمت موريتانيا بتوصية.

٥٧ - وسلمت نيوزيلندا بالتقدم المحرز منذ انتخابات أيار/مايو ٢٠١٤ وأشادت بالجهود المبذولة لإعادة إقرار الديمقراطية وسيادة القانون. وشجعت على الاستمرار في تعزيز المؤسسات الديمقراطية وإصلاح قطاع الأمن. وشجعت أيضاً غينيا - بيساو على العمل من أجل تأمين المساءلة عن العنف السياسي المسجل أثناء الانقلاب. وتقدمت نيوزيلندا بتوصية.

٥٨ - ولاحظ الجبل الأسود المشاغل المتعلقة بالتمييز ضد الأطفال المصابين بإعاقات، والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والفتيات اللاتي يتعرضن لأشكال متعددة من أشكال التمييز القائم على نوع الجنس من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال. وحث الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على المواقف والممارسات السلبية تجاه الفتيات، ولا سيما في المناطق الريفية. وسأل الجبل الأسود عما إذا كانت الحكومة تنوي مراجعة أو اعتماد أو تنفيذ التشريع الوطني لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ولا سيما الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال. وتقدم الجبل الأسود بتوصيات.

٥٩ - وأحاط المغرب علماً بالجهود المبذولة لتعزيز بنية حقوق الإنسان الوطنية، كما ينعكس ذلك في الإصلاحات الواسعة النطاق التي أقدمت عليها غينيا - بيساو. ورحب باستعراض منتصف المدة لقانون الإجراءات الجنائية، والخطة الوطنية للتسجيل الوطني، وإنشاء محفل وطني للعدالة وإعادة تنظيم الخارطة القضائية. وهتأ غينيا - بيساو أيضاً على نجاح زيارة المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان في عام ٢٠١٤، وأحاط علماً بموافقة البرلمان على النظام الأساسي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وتقدم المغرب بتوصيات.

٦٠ - وأبرزت موزامبيق كون غينيا - بيساو كان عليها أن تنفذ التوصيات التي كانت قد قبلت بها أثناء جولة الاستعراض الأولى في ظروف عدم استقرار سياسي طال أمده، وامتدحت تصديقها على عدد من صكوك حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن البلد لو أنه لم يشهد انقلاباً

لكان بإمكانه أن يحرز مزيداً من التقدم. وناشدت المجتمع الدولي التجاوب مع نداء الحكومة الجديدة لتقديم المساعدة المتعددة الأوجه وبناء القدرات. وتقدمت موزامبيق بتوصية.

٦١- وأحاطت ناميبيا علماً بالوضع السياسي في البلد منذ عام ٢٠١٢ وامتدحت الجهود المبذولة على الرغم من التحديات التي يواجهها البلد نتيجة لذلك. وأوصت باعتماد قانون مناهضة العنف المنزلي، والاستراتيجية الوطنية لتوفير الحماية الاجتماعية للأطفال، والخطة الوطنية للطفولة. وتقدمت ناميبيا بتوصيات.

٦٢- وامتدحت هولندا غينيا - بيساو لنجاح انتخاباتها الرئاسية والتشريعية، وللارتفاع الملحوظ في أعداد النساء المعينات كوزيرات. وأعربت عن قلقها لأن الفتيات ما زلن يتعرضن لأشكال متعددة من أشكال التمييز القائم على نوع الجنس وانتهاكات حقوق الإنسان، من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وقلة التسجيل في التعليم أو إتمام الدراسة. وتقدمت هولندا بتوصيات.

٦٣- وسلمت المكسيك بالدعوة الدائمة الموجهة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وبالتصديق على مختلف الصكوك الدولية منذ الجولة الأولى من الاستعراض. وثمنت اعتماد العديد من الخطط الوطنية، بما فيها خطة مكافحة الاتجار بالبشر. وتقدمت المكسيك بتوصيات.

٦٤- وهنأ النيجر غينيا - بيساو بإعادة إقرار المسار الديمقراطي وعودة البلد إلى السلم والاستقرار بعد الأزمات المتكررة التي واجهها في الأعوام القليلة الماضية. ورحب النيجر بالعزم على مكافحة جميع أشكال الاتجار، والتصديق على عدد كبير من الصكوك القانونية الدولية. كما هنأ غينيا - بيساو على اعتماد مجموعة متنوعة من النصوص واللوائح التشريعية لضمان الوصول إلى العدالة، وإقامة معايير دنيا لمعاملة المحتجزين، ومكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ومكافحة الاتجار. وتقدم النيجر بتوصية.

٦٥- ورحبت البرتغال بشكل خاص بالخطوات المتخذة من أجل تعزيز وحماية النساء والفتيات، بما في ذلك تجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث واعتماد خطة عمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥. وأبدت استعدادها الإبقاء على تعاونها في قطاعي التعليم والصحة. ودعت المجتمع الدولي إلى دعم غينيا - بيساو في هذين المجالين في مؤتمر المانحين في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥. وتقدمت البرتغال بتوصيات.

٦٦- وامتدحت رومانيا غينيا - بيساو لإجرائها الانتخابات في عام ٢٠١٤، ولتعاونها مع المجتمع الدولي. ورحبت بتوجيه غينيا - بيساو لدعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وتقدمت رومانيا بتوصيات.

٦٧- وأحاطت رواندا علماً بشكل إيجابي بالتدابير التي كانت الحكومة قد اتخذتها والتي تهدف إلى تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما قيامها في عام ٢٠١١

باعتتماد السياسة الوطنية لقطاع العدالة. كما أعربت رواندا عن تقديرها لاعتماد القانون الوطني الذي يجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وحملات التوعية بالعنف ضد المرأة، وإنشاء برلمان الأطفال. وتقدمت رواندا بتوصيات.

٦٨- ورحبت السنغال بكون غينيا - بيساو قد واصلت، على الرغم من المناخ الاقتصادي الصعب، العمل من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ورحبت أيضاً باعتماد قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص وقانون مكافحة العنف المنزلي، فضلاً عن المبادرات التي أقدمت عليها لتشجيع الفئات الضعيفة من قبيل النساء والأطفال. ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم التقني والمالي لتنفيذ توصيات الجولة الثانية. وتقدمت السنغال بتوصيات.

٦٩- وهنأت سيراليون غينيا - بيساو على نجاح الانتخابات التي أجرتها في عام ٢٠١٤. وسألت عن كيفية عمل برلمان الأطفال والمسائل التي يتطرق لها. وحثت غينيا - بيساو على التماس المساعدة الدولية لمواجهة التحديات المالية والتقنية التي كانت قد عرقلت نشر حقوق الإنسان في البلد. وأوصت بإنشاء مؤسسة لحقوق الإنسان تتفق مع مبادئ باريس. وأعربت عن قلقها إزاء ضعف الأداء في القطاعات الاجتماعية في مجالي الصحة والتعليم، وحثت المجتمع الدولي على المساعدة في التطرق للاحتياجات المتعددة في تلك القطاعات. وتقدمت سيراليون بتوصيات.

٧٠- وسلمت سنغافورة بالخطوات المتخذة لتثقيف المرأة بحقوقها من خلال حملات التوعية العامة. ولاحظت أن منظمة النشاط الاقتصادي النسائي وشبكة النساء المزارعات كانتا قد لعبتا دوراً هاماً في تمكين المرأة من خلال التدريب وتوفير الائتمان وتطوير الأنشطة المدرة للدخل. وأحاطت سنغافورة علماً بالجهود المبذولة لتعزيز التعليم من خلال توسيع نطاق التعليم الابتدائي المجاني ليشمل التلاميذ حتى الفصل السادس والإعفاء من رسوم التسجيل بالنسبة للسنة الدراسية ٢٠١٤/٢٠١٥، فضلاً عن الإصلاحات في قطاع العدالة. وتقدمت سنغافورة بتوصيات.

٧١- ورحبت سلوفينيا بالتصديق على العديد من معاهدات حقوق الإنسان، وبتوجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وحظر عقوبة الإعدام، وتجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، واعتماد تشريع بشأن العنف المنزلي والاتجار بالبشر. وشاطرت سلوفينيا مجلس الأمن قلقه إزاء الانتهاكات والاعتداءات المتعلقة بحقوق الإنسان وجو التوتر السياسي الذي لا يزال سائداً في البلد، وأشارت إلى ملاحظات الأمين العام ومفادها أنه سيكون من الحيوي للسلطات أن تضمن سير مؤسسات الدولة بشكل مستدام وتوفير الخدمات الأساسية في حينها. وتقدمت سلوفينيا بتوصيات.

٧٢- وأثنت جنوب أفريقيا على غينيا - بيساو بخصوص الانتخابات العامة السلمية التي أجريت في عام ٢٠١٤، والعودة إلى النظام الدستوري، كما أشادت بتعهد الحكومة الجديدة بالشمولية والتسامح والبدء في الإصلاحات. وشجعت غينيا - بيساو على مواصلة جهودها

لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، بما فيها الحق في التنمية. وتقدمت جنوب أفريقيا بتوصيات.

٧٣- وأحاطت إسبانيا علماً بالحاجة إلى إصلاح نظامي القضاء والسجون. ورحبت بالقانون المتعلق بالصحة الإنجابية الذي حدد سن الزواج بسن ١٨ عاماً، لكن أعربت عن قلقها إزاء الارتفاع في عدد حالات الزواج المبكر والقسري. وامتدحت قانون عام ٢٠١١ الذي يحظر تشويه وبتر الأعضاء التناسلية للإناث، واللجنة الوطنية للقضاء على الممارسات الضارة، لكنها لاحظت أنه يبدو أن حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في تزايد في صفوف الفتيات. وتقدمت إسبانيا بتوصيات.

٧٤- وامتدح السودان غينيا - بيساو لإجراء الانتخابات السلمية في عام ٢٠١٤ وثنى التطورات التشريعية والمتعلقة بوضع السياسات الرامية إلى توفير المزيد من الحماية لحقوق الإنسان. وأحاط السودان علماً مع الارتياح بالسياسة الوطنية لقطاع العدالة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، والخطة الوطنية للنهوض بالصحة، والاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، والخطة الوطنية لمكافحة المخدرات. وتقدم السودان بتوصيات.

٧٥- وذكرت السويد أن الإفلات من العقاب يظل مشكلاً هيكلياً رئيسياً للدولة والمجتمع؛ وبذل الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب أمر هام للمساهمة في الاستقرار في المجتمع. ولاحظت السويد أن القانون الذي يجيز فرض عقوبات بالسجن تصل إلى عشرة أعوام في حالات الفساد في المناصب العمومية والإدارة يبدو أنه لم يُنفذ تنفيذاً فعلياً وأن الفساد موجود على جميع المستويات وفي جميع فروع الحكم. وأشارت إلى وجود تقارير تفيد بأن الفساد مشكل حقيقي وخطير وأن الحالة قد تدهورت على مر الزمن. وتقدمت السويد بتوصيات.

٧٦- وشكرت تايلند لغينيا - بيساو بتجربتها لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث واعتمادها لقانون العنف المنزلي وتشريعها المتعلق بالاتجار بالأشخاص. وأعربت عن قلقها إزاء الاستغلال الجنسي للأحداث، الذي يحصل بالأساس في المناطق السياحية. وعرضت مساعدتها من خلال مبادرتها التايلندية - الأفريقية في مجالات من قبيل الزراعة وتربية الحيوانات، قصد تعزيز الأمن الغذائي وضمان حق الشعب في الغذاء في البلد. وتقدمت تايلند بتوصيات.

٧٧- وأشادت تيمور - ليشتي بالمصادقة على صكوك دولية مختلفة وتنفيذ عدد من التوصيات التي تم التقدم بها في الجولة الأولى من الاستعراض، من قبل إقرار قانون مكافحة العنف المنزلي، وتجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، واعتماد تدابير قانونية لمكافحة الاتجار شملت اعتماد خطة عمل وطنية. وهنأت غينيا - بيساو أيضاً على انتخاباتها الرئاسية والتشريعية التي كانت قد سجلت أرقاماً قياسية من حيث المشاركة. وتقدمت تيمور - ليشتي بتوصية.

٧٨- ولاحظت توغو بقلق أن عدم الاستقرار السياسي كان قد أعاق تنفيذ التوصيات المقدمة أثناء الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل. وشجعت غينيا - بيساو على

مواصلة جهودها للامتثال للالتزامات الدولية، ولا سيما التصديق على الصكوك الرئيسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتقديم التقارير المقرر تقديمها إلى هيئات المعاهدات. وأحاطت علماً بالتدابير التي كانت غينيا - بيساو قد اتخذتها في مجال المساواة وعدم التمييز، من قبيل اعتماد خطة استراتيجية للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس، وتقدمت توغو بتوصيات.

٧٩- وأشادت ترينيداد وتوباغو بغينيا - بيساو لقدرتها على الصمود أمام الصعوبات والتزامها بتحقيق خططها العاجلة في الأجلين المتوسط والطويل. وأحاطت علماً بالبعثة الرفيعة المستوى التي أجراها الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان بناءً على طلب الحكومة وأثنت على الجهود الرامية إلى توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان في إدارة العدل ودعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وتقدمت ترينيداد وتوباغو بتوصيات.

٨٠- وأشارت تركيا إلى الصعوبات التي واجهتها غينيا - بيساو وأعربت عن سرورها للطريقة السلمية التي جرت بها انتخابات عام ٢٠١٤. وأحاطت علماً بجهود الإصلاح التي بذلت بعد الانتخابات، بما في ذلك في قطاعي الأمن والخدمة العمومية. وهنأت غينيا - بيساو على توجيهها لدعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وعلى اعتمادها لتشريع بشأن العنف المنزلي والاتجار. وأشارت إلى التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي وتسجيل الولادات، ودعمت الجهود المبذولة للحد من الفقر وحماية الأطفال ضعفاء الحال. وشجعت غينيا - بيساو على مواصلة جهودها في مجال التعليم. وتقدمت تركيا بتوصيات.

٨١- ورحبت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بالعودة إلى النظام الدستوري بعد انتخابات عام ٢٠١٤. كما رحبت بالتزام الحكومة بتنفيذ برامج إصلاح القطاع الأمني وأعربت عن أملها في أن تعيد تلك العملية تعزيز سيادة السلطة المدنية والتقليل من احتمالات انتهاك حقوق الإنسان على أيدي أفراد قوات الأمن. وحثت غينيا - بيساو على تسريع الخطط لتعزيز قطاع العدالة بزيادة تيسير فرصة الوصول إليه وجعله موثقاً ومستقلاً. ولاحظت الجهود المبذولة لتشجيع التخلي عن الممارسات الضارة، ولا سيما تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتقدمت المملكة المتحدة بتوصيات.

٨٢- وأشادت الولايات المتحدة الأمريكية بعملية الانتخابات الحرة والنزيهة التي جرت في عام ٢٠١٤. كما أثنت على الجهود المبذولة لتنفيذ قانون مناهضة تشويه أو بتر الأعضاء التناسلية للإناث، وشجعتها على مواصلة الجهود لمنع جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس والتصدي لها. غير أنها تظل قلقة إزاء التقصير في منع أسوأ أشكال عمل الأطفال والتطرق للاتجار بالأطفال. ولئن كانت غينيا - بيساو تمتلك قوانين تحظر الاتجار بالبشر إلا أن الحكومة لم تستخدم تلك القوانين لمقاضاة الأشخاص المشتبه في اتجارهم بالبشر. وتقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بتوصيات.

٨٣- وأشادت الفلبين بغينيا - بيساو لإقدامها على إجراء إصلاحات في قطاعي الدفاع والأمن، الأمر الذي من شأنه أن يعزز سيادة القانون ويساعد على ترسيخ السلم. ورحبت



الفلبين أيضاً بمعالجة غينيا - بيساو لمشكلة نقص فرص عمل الشباب والبطالة في صفوفهم، على الرغم من مواردها الضئيلة. ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم التعاون التقني وغيره من أشكال المساعدة إلى غينيا - بيساو. وتقدمت الفلبين بتوصيات.

٨٤- وفيما يتعلق بالجريمة المنظمة والفساد والإفلات من العقاب، أعاد الوفد تأكيد أنه من المقرر، في إطار برنامج إصلاح العدالة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، اتخاذ إجراءات لمكافحة هذه الظواهر وتحسين إمكانية الوصول إلى العدالة. ويتألف هذا البرنامج من خمسة محاور رئيسية هي: استقلال العدالة، ونظام عدالة شفاف، ونظام عدالة فعال، ونظام عدالة يمتلك الموارد البشرية المادية الكافية والملائمة للغرض، وإصلاح الإطار القانوني. وتشير هذه النقطة الأخيرة ليس فقط إلى الصكوك الوطنية وإنما أيضاً إلى تنسيق التشريع الوطني لمواءمته مع التشريعات والصكوك الدولية.

٨٥- وإضافة إلى هذا البرنامج، استأنفت الحكومة تعاونها مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومن المقرر إنشاء وحدة هذا العام لمكافحة الاتجار بالمخدرات في المطارات. كما استأنفت غينيا - بيساو تعاونها مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمكافحة الفساد من خلال وحدة سوف تدمج أيضاً بمساعدة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول).

٨٦- والحكومة أيضاً بصدد اتخاذ تدابير للتحقيق في الجرائم التي أشارت إليها بعض الوفود. غير أن الحكومة تنوي التوصل إلى حوار شامل من أجل المصالحة الوطنية، كي لا تحل متابعة هذه التحقيقات بالتقدم المحرز وكي تتم هذه التحقيقات في إطار المصالحة والعدالة الانتقالية.

٨٧- وفي إطار مواءمة التشريع الوطني مع الالتزامات الدولية لغينيا - بيساو، من المقرر اعتماد أحكام قانونية لمكافحة الجريمة المنظمة، ذلك أن مثل هذا المفهوم غير موجود في الوقت الحاضر في تشريع البلد.

٨٨- وفيما يتعلق بالوصول إلى العدالة، أعلن وفد غينيا - بيساو أن الحكومة الحالية قد شرعت بالفعل، في الأشهر الستة الأولى منذ تولي مهامها، في إنشاء محكمتين إقليميتين ليس في العاصمة وإنما في مناطق البلاد الداخلية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٨٩- وفيما يتعلق بتسجيل الولادات، من المقرر تنظيم حملة وطنية لكي تكون جميع عمليات التسجيل مجانية لمدة سنة، لتمكين الأشخاص غير المسجلين من تسجيل أنفسهم.

٩٠- وفيما يتعلق بالاتجار بالأطفال واستغلال الفتيات لأغراض التجارة والجنس، أشارت غينيا - بيساو إلى أن البلد كان قد صادق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام والاتفاقية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال. وخلال الفترة التي استفادت خلالها غينيا - بيساو من الدعم الفعلي من برنامج عملي لمنظمة العمل الدولية، اتخذ العديد من التدابير لمكافحة هذه الظواهر. ودكر الوفد بوجود لجنة وطنية لمكافحة

الاتجار بالبشر وكذلك اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال. والمشكل الذي يطرح نفسه هو قلة الإمكانيات. وقد استفادت غينيا - بيساو من الدعم المقدم من منظمة العمل الدولية من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى شباط/فبراير ٢٠١٤، لكن البلد اضطر لمواصلة هذا العمل بإمكانياته الخاصة في نهاية المشروع.

٩١- وقدم الوفد معلومات عن برلمان الأطفال، وهو مؤسسة تتألف من أعضاء جمعيات شبابية يدعمها برلمان غينيا - بيساو وتمتع بميزانية صغيرة وتتابع جميع المسائل ذات الصلة بحقوق الطفل.

٩٢- وفيما يتصل بمكافحة الفقر، أشار الوفد إلى التدابير المعتمدة في إطار الصكوك الاستراتيجية من قبيل الوثيقة الثانية للاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، وغير ذلك من التدابير في البرنامج الاجتماعي الرامي إلى الحد من الفقر المدقع، ومكافحة عدم تسجيل الفتيات في المدارس، وجعل النظام القضائي أكثر استقلالية وفعالية، ومكافحة الفساد.

٩٣- وذكّر وفد غينيا - بيساو بأن الوضع في البلد صعب وحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه للجهود التي تبذلها غينيا - بيساو، ولا سيما اجتماع المائدة المستديرة الذي سينعقد والذي ستقدم الحكومة خلاله أولوياتها الاستراتيجية واحتياجاتها لتطوير البلد وتحسين حالة حقوق الإنسان.

٩٤- وأعاد وفد غينيا - بيساو تأكيد استعدادها للتعاون بشكل دائم مع الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة.

٩٥- وأخيراً شكر الوفد جميع المشاركين على حسن اهتمامهم وتشجيعاتهم.

## ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات\*\*

٩٦- ستنظر غينيا - بيساو في التوصيات التالية وستقدم ردوداً في الوقت المناسب، ولكن في موعد أقصاه دورة مجلس حقوق الإنسان التاسعة والعشرون في حزيران/يونيه ٢٠١٥:

٩٦-١- إتمام عملية التصديق على الصكوك القانونية الدولية (غابون)؛

٩٦-٢- توسيع نطاق التصديق على كامل مجموعة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان إلى أقصى قدر ممكن، وهي الصكوك التي تمت التوصية بالمصادقة عليها خلال الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٠ ولكن لم تتم المصادقة عليها بعد (كابو فيردي)؛

\*\* لم تحرر الاستنتاجات والتوصيات.

- ٩٦-٣- المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (الدانمرك)؛ والمصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (الجبيل الأسود)؛ والمصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (رومانيا)؛
- ٩٦-٤- النظر في المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛
- ٩٦-٥- النظر في المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (غانا)؛
- ٩٦-٦- اعتماد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والمصادقة عليها (المغرب)؛ والمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (تيمور - ليشتي)؛
- ٩٦-٧- النظر في التصديق على معاهدات حقوق الإنسان التي لم تنضم إليها غينيا - بيساو بعد، مثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (البرازيل)؛
- ٩٦-٨- النظر في المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (غانا)؛
- ٩٦-٩- المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي سبق أن وقّعت عليه غينيا - بيساو (إسبانيا)؛
- ٩٦-١٠- المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقبول بآلياته للتحقيق والبلغات المقدمة من الدول (أوروغواي)؛
- ٩٦-١١- النظر في التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (غانا)؛
- ٩٦-١٢- المصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (رومانيا)؛ والتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ملديف)؛ والتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (الجبيل الأسود)؛
- ٩٦-١٣- المصادقة في أقرب وقت ممكن على نظام روما الأساسي (إسبانيا)؛
- ٩٦-١٤- المصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (الموقع عليه في عام ٢٠٠٠) وإدراجه في التشريع الوطني (أوروغواي)؛

- المصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وإدراجه في القانون الوطني (فرنسا)؛
- ١٥-٩٦ - المصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ومواءمته كلياً مع التشريع الوطني (هولندا)؛
- ١٦-٩٦ - التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ومواءمته كلياً مع التشريع الوطني (إستونيا)؛
- ١٧-٩٦ - الانضمام إلى اتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها (إستونيا)؛
- ١٨-٩٦ - الانضمام إلى اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية دون إبداء أي تحفظ وإدراج هذه الاتفاقية في التشريع الوطني (أوروغواي)؛
- ١٩-٩٦ - إعادة هيكلة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وإعطائها دفعةً جديدةً (غابون)؛
- ٢٠-٩٦ - وضع اللمسات الأخيرة على عملية تعديل النظام الأساسي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان لجعله يتفق مع مبادئ باريس (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛
- ٢١-٩٦ - وضع اللمسات الأخيرة على عملية تعديل النظام الأساسي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان لجعله يتفق مع مبادئ باريس (فرنسا)؛
- ٢٢-٩٦ - التعجيل بإصلاح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومواصلة دعم تنفيذ ولايات اللجنة بحيادية ونزاهة (تايلند)؛
- ٢٣-٩٦ - تعجيل الجهود في مراجعة النظام الأساسي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بغية جعل اللجنة تمثل كلياً لمبادئ باريس (إندونيسيا)؛
- ٢٤-٩٦ - الانتهاء من تعديل النظام الأساسي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان لجعله يتفق مع مبادئ باريس، وأيضاً مع إعلان وبروتوكول لشبونة لأيار/مايو ٢٠١٣، المنشئ لشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للبلدان الناطقة باللغة البرتغالية (البرتغال)؛
- ٢٥-٩٦ - مواصلة استعراض النظام الأساسي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان لجعله يتفق مع مبادئ باريس للتوصل إلى اعتماد نظام أساسي جديد في أقرب وقت ممكن (ليبيا)؛

- ٢٦-٩٦ - اعتماد خطة عمل وطنية شاملة لحقوق الإنسان ترمي إلى معالجة كافة انتهاكات حقوق الإنسان (بوتسوانا)؛
- ٢٧-٩٦ - تحسين أداء المؤسسات العمومية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وإعمالها في البلد (جنوب أفريقيا)؛
- ٢٨-٩٦ - اتخاذ التدابير لتعزيز الشفافية في الإدارة العامة قصد بعث الثقة في صفوف عامة الجمهور ومن ثم المساهمة في تحقيق الاستقرار في مجتمع غينيا - بيساو (السويد)؛
- ٢٩-٩٦ - إيلاء أكبر قدر ممكن من الاهتمام بحقوق الطفل، ولا سيما من خلال اعتماد قانون شامل بشأن حقوق الطفل (كابو فيردي)؛
- ٣٠-٩٦ - صياغة استراتيجية وطنية واعتماد قانون لحماية الأطفال (تركيا)؛
- ٣١-٩٦ - تحسين نظام التسجيل المدني قصد تسجيل جميع الأطفال عند الولادة (تركيا)؛
- ٣٢-٩٦ - زيادة الجهود الرامية إلى توعية عامة الجمهور بحقوق المرأة والطفل الأساسية (السودان)؛
- ٣٣-٩٦ - مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان (رومانيا)؛
- ٣٤-٩٦ - الانتهاء من تنفيذ التوصيات غير المنفذة المنبثقة عن الجولة الأولى من الاستعراض الدوري (الكويت)؛
- ٣٥-٩٦ - السعي إلى تنفيذ ما تبقى من توصيات منبثقة عن عمليتي الاستعراض الدوري الشامل السابقة والحالية (موزامبيق)؛
- ٣٦-٩٦ - إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات مسؤولة عن تنفيذ التزامات البلد الدولية في مجال حقوق الإنسان، وذلك في جملة أمور لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وصياغة التقارير التي تأخر موعد تقديمها إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (البرتغال)؛
- ٣٧-٩٦ - تقديم مختلف التقارير التي تأخر موعد تقديمها إلى هيئات المعاهدات ذات الصلة (سيراليون)؛
- ٣٨-٩٦ - تعزيز التعاون مع هيئات المعاهدات (النيجر)؛
- ٣٩-٩٦ - مواصلة اتخاذ التدابير لتعزيز حقوق المرأة والنهوض بها (سنغافورة)؛

٩٦-٤٠ - تضمين التشريع تعريفاً للتمييز ضد المرأة ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، مع مراعاة الالتزامات بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (كندا)؛

٩٦-٤١ - جعل تأمين المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة أولوية من أولويات الحكومة، بما في ذلك عن طريق وضع استراتيجية شاملة للقضاء على المواقف والممارسات التي تُميّز ضد النساء والفتيات (سلوفينيا)؛

٩٦-٤٢ - جعل ضمان المساواة في جميع مجالات الحياة أولوية وقيام غينيا - بيساو بوضع استراتيجية شاملة للقضاء على المواقف والممارسات السلبية التي تمس النساء والفتيات (هولندا)؛

٩٦-٤٣ - زيادة تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في الحياة العامة (رواندا)؛

٩٦-٤٤ - اتخاذ التدابير لزيادة مشاركة المرأة في المجتمع، فضلاً عن زيادة تأمين حقوق النساء والفتيات (ترينيداد وتوباغو)؛

٩٦-٤٥ - زيادة النهوض بحقوق المرأة في مجالي التعليم والصحة (النيجر)؛

٩٦-٤٦ - تعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة التمييز ضد النساء والأطفال، ولا سيما في المناطق الريفية (السنغال)؛

٩٦-٤٧ - المضي في إحراز التقدم في تنفيذ الأحكام التشريعية لحظر ومكافحة التمييز ضد الأطفال المعاقين والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والفتيات، تمشياً مع توصية لجنة حقوق الطفل (شيلي)؛

٩٦-٤٨ - النظر في سن تشريع محدد يحظر التمييز ضد فئات معينة من الأطفال، ولا سيما ضد الفتيات، والأطفال المعاقين، والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (ناميبيا)؛

٩٦-٤٩ - اتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة التمييز ضد جميع الأطفال، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجية شاملة محددة للقضاء على المواقف والممارسات السلبية التي تميز ضد الأطفال، وتشجيع الفتيات على الالتحاق بالمدارس (إستونيا)؛

٩٦-٥٠ - مواصلة تحسين ظروف الاحتجاز (جيبوتي)؛

٩٦-٥١ - تحسين ظروف الاحتجاز للجميع، ولا سيما النساء والشباب (رواندا)؛

- ٥٢-٩٦ - ضمان التنفيذ الفعلي للتشريع المعتمد مؤخراً والرامي إلى مكافحة التمييز والعنف ضد المرأة (إيطاليا)؛
- ٥٣-٩٦ - إنفاذ القوانين القائمة لمقاواة العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، ولا سيما تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وكذلك العنف المنزلي، ومعالجة الثغرات القانونية وغيرها من النقائص القائمة في تدابير مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس بشكل فعال (ألمانيا)؛
- ٥٤-٩٦ - تكميل الجهود التشريعية لتحسين حقوق المرأة بتنظيم حملات توعية عمومية بخصوص تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أو بترها والوقاية من الاعتداء والعنف الجنسي (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- ٥٥-٩٦ - زيادة الوعي بتجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وأيضاً ضمان مقاضاة مرتكبي أفعال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أمام العدالة (أستراليا)؛
- ٥٦-٩٦ - تعجيل تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من أجل استئصال هذه الممارسة وتجريمها بشكل فعلي وإضافة إلى ذلك تعزيز برامج التعليم والتوعية (شيلي)؛
- ٥٧-٩٦ - اتخاذ التدابير لإنفاذ تجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بما يكفل مقاضاة المذنبين ومعاقبتهم وفقاً للقانون، فضلاً عن إعادة تعزيز برامج التعليم والتوعية الرامية إلى القضاء على هذه الممارسة (أيرلندا)؛
- ٥٨-٩٦ - تقييم تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث (إيطاليا)؛
- ٥٩-٩٦ - تحديد الدروس المستفادة واستنباط خطة عمل جديدة للتقليل من آثار الممارسة البشعة المتمثلة في تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث (إيطاليا)؛
- ٦٠-٩٦ - وضع خطة لمتابعة خطة العمل لمكافحة تشويه وبتر الأعضاء التناسلية للإناث، تشمل آليات لتقييم النتائج والتدابير الرامية إلى جعل المعاقبة على مثل هذه الممارسات أمراً فعلياً، فضلاً عن رصد الاعتمادات الملائمة في الميزانية لتنفيذها في المناطق الريفية (المكسيك)؛
- ٦١-٩٦ - تحسين تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن تشويه الأعضاء التناسلية، عن طريق تعزيزها بحملات توعية وعن طريق العمل مع القادة التقليديين قصد القضاء على هذه الممارسة قضاءً كلياً وفي نفس الوقت تعزيز إمكانات ومبادرات اللجنة الوطنية للقضاء على الممارسات الضارة (إسبانيا)؛

٦٢-٩٦ - مواصلة مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر (جيبوتي)؛

٦٣-٩٦ - اتخاذ إجراءات عملية، بما في ذلك من خلال حملات الإعلام العام وزيادة المشاركة على مستوى المجتمع المحلي، للتعجيل باستئصال ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والتقليل من عدد حالات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛

٦٤-٩٦ - تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وكذلك الزواج المبكر والزواج القسري للفتيات (البرتغال)؛

٦٥-٩٦ - مواصلة تعميق التدابير الرامية إلى التوصل إلى استئصال الممارسات من قبيل تشويه وبتر الأعضاء التناسلية للإناث، فضلاً عن الزواج القسري (الأرجنتين)؛

٦٦-٩٦ - مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة التمييز والعنف ضد المرأة، ولا سيما فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية والزواج القسري والمبكر (فرنسا)؛

٦٧-٩٦ - إنفاذ التشريع الوطني في المناطق الريفية قصد منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري (سيراليون)؛

٦٨-٩٦ - تعزيز الجهود للقضاء على ظاهرتي الزواج المبكر والقسري (ملديف)؛

٦٩-٩٦ - اتخاذ التدابير لمنع زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، بما في ذلك من خلال تنظيم حملات توعية واتخاذ تدابير لرصد تنفيذ التشريع القائم، وعن طريق تشجيع تسجيل الفتيات في المدارس (كندا)؛

٧٠-٩٦ - اعتماد تدابير تكفل الامتثال للقانون المتعلق بالصحة الإنجابية، عن طريق توفير علاوات تعليم في المناطق التي توجد فيها معدلات مرتفعة من حالات الزواج القسري والمبكر (إسبانيا)؛

٧١-٩٦ - التحقيق في الجرائم المرتكبة بحق المجموعات الضعيفة، من قبيل المعاقين والأشخاص المصابين بالمهق ومقاضاة مرتكبي هذه الجرائم بصرامة (سيراليون)؛

٧٢-٩٦ - اتخاذ التدابير اللازمة لمنع قتل الأشخاص المصابين بالمهق والأطفال المعاقين والتوائم والأطفال المتهمين بممارسة الشعوذة والسحر في إطار الطقوس التقليدية، ومقاضاة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم لهذه الجرائم،



وزيادة الجهود من أجل التوعية بالحاجة إلى استئصال مثل هذه الممارسات (أيرلندا)؛

٧٣-٩٦ - اعتماد قوانين محددة تحظر التمييز وتحمي الفتيات والأطفال المعاقين والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والقيام، بالإضافة إلى ذلك، بتنظيم حملات توعية للنهوض بكرامة وحقوق الأشخاص المصابين بالمهق والتوائم والأطفال المعاقين والأطفال المتهمين بالسحر والشعوذة، قصد مكافحة التخلي و/أو الإعدام اللذين يتعرض لهما هؤلاء الأطفال (المكسيك)؛

٧٤-٩٦ - فرض حظر صريح على العقوبة الجسدية للأطفال في جميع الأوساط (سلوفينيا)؛

٧٥-٩٦ - اتخاذ التدابير لمنع العنف ضد النساء والفتيات، ولا سيما من خلال استنباط استراتيجية للحماية والإدماج الاجتماعي قصد التقليل من حالات الاتجار بالأطفال والاعتداء عليهم جنسياً (كندا)؛

٧٦-٩٦ - اتخاذ الخطوات اللازمة لمكافحة الاتجار بالأطفال لأغراض الجنس والاعتداء عليهم، بما في ذلك من خلال تحسين النظام القضائي، وتعزيز مؤسسات الحكم ذات الصلة وتوفير الدعم التعليمي والإصلاحي للضحايا (تايلند)؛

٧٧-٩٦ - إنفاذ تشريع يجرم الاتجار بالأطفال، من خلال التحقيق في جرائم الاتجار ومقاضاتها، ودعوة اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات والمعنية بالاتجار إلى الانعقاد من جديد، ورصد أموال خاصة للجنة لتنفيذ خطة عمل وطنية (الولايات المتحدة الأمريكية)؛

٧٨-٩٦ - وضع تشريع لحماية جميع الأطفال من أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية (الولايات المتحدة الأمريكية)؛

٧٩-٩٦ - اعتماد سياسة شاملة لحماية الأطفال تنص، بشكل خاص، على تعزيز مكافحة عمل الأطفال والاتجار بهم (فرنسا)؛

٨٠-٩٦ - النظر في جدوى تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية التي من شأنها أن تساعد على معالجة مشكلة عمل الأطفال (مصر)؛

٨١-٩٦ - إضفاء الصبغة النهائية على إعداد خطة العمل الوطنية لمكافحة عمل الأطفال (إثيوبيا)؛

- ٩٦-٨٢ - اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة الاستغلال الاقتصادي للأطفال والسهر على الاحترام التام لحقوقهم امتثالاً للمعايير الدولية المبينة في اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية (إيطاليا)؛
- ٩٦-٨٣ - مواصلة الإصلاحات في قطاع العدل (الجزائر)؛
- ٩٦-٨٤ - مواصلة عملية إصلاح نظام العدالة (أنغولا)؛
- ٩٦-٨٥ - المضي في اتخاذ التدابير لتعزيز نظام العدالة (سنغافورة)؛
- ٩٦-٨٦ - اتخاذ التدابير لتعزيز النظام القضائي لتوفير خدمات فعالة ومستقلة وموثوقة (بوتسوانا)؛
- ٩٦-٨٧ - تسريع و تعجيل عملية إصلاح نظامي القضاء والسجون لضمان إمكانية الوصول إلى العدالة بصرف النظر عن المركز الاقتصادي أو نوع الجنس أو الأصل الاجتماعي أو المركز السياسي (إسبانيا)؛
- ٩٦-٨٨ - تسريع الإصلاحات القضائية قصد ضمان سير القضاء طبقاً لأعلى معايير حقوق الإنسان الدولية، وبشكل خاص تيسير الوصول إلى العدالة لجميع الأشخاص على قدم المساواة دون تمييز (كوستاريكا)؛
- ٩٦-٨٩ - اتخاذ خطوات ملموسة لضمان استقلال القضاء (السويد)؛
- ٩٦-٩٠ - تعزيز الخطط والبرامج لترسيخ وضمان استقلالية وفعالية المؤسسات القضائية، عن طريق تزويدها بالهياكل والموارد المالية الملائمة (شيلي)؛
- ٩٦-٩١ - اتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل ضمان توافر خدمات المحاكم في جميع المناطق، والسهر على ألا تكون الرسوم ذات الصلة بالإجراءات أمام المحاكم مفرطة (نيوزيلندا)؛
- ٩٦-٩٢ - اتخاذ إجراءات لمتابعة خطة العدالة الوطنية تشمل التدابير الإدارية لضمان الوصول إلى نظام العدالة، وبرامج التدريب، والتدابير التشريعية المتعلقة بالضمانات لتأمين استقلالية القضاء (المكسيك)؛
- ٩٦-٩٣ - توفير ما يكفي من الموارد، بما في ذلك اتخاذ تدابير بناء ثقة وتمكين القضاء والسلطات القانونية من العمل كما ينبغي (السويد)؛
- ٩٦-٩٤ - القيام على وجه الاستعجال بتسريع إصلاحات قطاع العدالة قصد ضمان تلقي أعضاء الهيئة القضائية لتدريب قانوني ملائم تمهيداً لتعيينهم، والسهر على تيسير الوصول إلى المحاكم عن طريق ضمان توافر ما يكفي من المحاكم في جميع المناطق، فضلاً عن اتخاذ تدابير لتمكين الأشخاص الذين

ليست لديهم الإمكانيات الكافية من الوصول لهم أيضاً إلى نظام المحاكم (ألمانيا)؛

٩٥-٩٦ - مواصلة تعزيز سيادة القانون والنهوض بها بالاستناد إلى مؤسسات حكومية فعالة ومسؤولة من خلال أمور من بينها إصلاح قطاع العدالة واتخاذ تدابير لتشجيع استقلالية القضاء (البرازيل)؛

٩٦-٩٦ - مواصلة الاستعانة بالشركاء الدوليين والإقليميين في التنمية لدعم مواصلة تنفيذ مبادرات إصلاح قطاعي الدفاع والأمن، واتخاذ تدابير أولية لضمان تزويد موظفي الإنفاذ بالثقيف والتدريب الملائمين في مجال حقوق الإنسان (الفلبين)؛

٩٧-٩٦ - القيام بإصلاحات في قطاعي الدفاع والأمن لتفادي التدخل العسكري في شؤون الحكومة، وخلق الظروف اللازمة لترسيخ سيادة القانون (كوستاريكا)؛

٩٨-٩٦ - ترسيخ إصلاحات قطاعات العدل والأمن والدفاع لمنع تكرار الانقلابات وتأمين نظام دستوري مستدام في غينيا - بيساو (غانا)؛

٩٩-٩٦ - مقاضاة انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد دوائر الأمن واتخاذ التدابير التي تكفل سير القضاء بطريقة مستقلة دون عرقلة من جانب أشخاص لهم صلة بالجريمة المنظمة أو بقطاع الأمن أو غيرهم من الأشخاص (ألمانيا)؛

١٠٠-٩٦ - إتمام إصلاح قطاع الأمن قصد ضمان تطابقه على المعايير الدولية وضمن احترام قوات الأمن لحقوق الإنسان احتراماً كاملاً (فرنسا)؛

١٠١-٩٦ - تعزيز القضاء قصد مكافحة الإفلات من العقاب وجميع أشكال الجريمة (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛

١٠٢-٩٦ - مكافحة الإفلات من العقاب السائد ومن ثم الدفاع عن حقوق الضحايا والنهوض باحترام حقوق الإنسان (البرتغال)؛

١٠٣-٩٦ - اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الإفلات من العقاب فيما يتصل بانتهاكات حقوق الإنسان، بصرف النظر عن هوية مرتكبيها (فرنسا)؛

١٠٤-٩٦ - اتخاذ التدابير لوضع حد للإفلات من العقاب، ولإحضار المسؤولين عن الاعتداءات على حقوق الإنسان أو انتهاكاتهما أمام القضاء (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛

- ١٠٥-٩٦- التطرق لمسائل الإفلات من العقاب الخطيرة فيما يتصل بعمليات التوقيف التعسفي المزعومة والاحتجاز المطوّل لمنتقدي الحكومة (أستراليا)؛
- ١٠٦-٩٦- ضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية لجميع السكان، ولا سيما النساء والأطفال، واعتماد كافة التدابير اللازمة لضمان مكافحة الإفلات من العقاب عن طريق إجراء تحقيقات قصد تحديد مرتكبي أعمال العنف وجميع انتهاكات حقوق الإنسان (الأرجنتين)؛
- ١٠٧-٩٦- جعل عدالة الأحداث تتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل (مالي)؛
- ١٠٨-٩٦- وضع إطار قانوني يوفر حماية كافية "للمبلغين عن الانتهاكات" الذين يكونون شهوداً في الجرائم ذات الصلة بالفساد (السويد)؛
- ١٠٩-٩٦- توفير ما يكفي من الموارد المالية والموارد من الموظفين لتمكين مكتب المدعي العام، فضلاً عن سلطات إنفاذ القوانين، من مكافحة الفساد في البلد (السويد)؛
- ١١٠-٩٦- النظر في إنفاذ آليات تشريعية ممكنة من شأنها أن تساعد في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ولا سيما الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال (مصر)؛
- ١١١-٩٦- اتخاذ التدابير العاجلة لاعتماد التدابير المناسبة لمكافحة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار السياسي في غينيا - بيساو، بما في ذلك معالجة مسألتَي الفساد المتصل بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسيل الأموال (غانا)؛
- ١١٢-٩٦- إعطاء الأولوية لضمان حماية حرية التعبير (أستراليا)؛
- ١١٣-٩٦- مواصلة تعزيز البرامج من أجل تشغيل الشباب في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك (الفلبين)؛
- ١١٤-٩٦- المضي في تكثيف الجهود في ميدان حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل تحسين ظروف عيش السكان، وبشكل خاص أضعف الفئات (فنزويلا - جمهورية - البوليفارية)؛
- ١١٥-٩٦- مواصلة مكافحة الفقر كإحدى أولويات البلد الرئيسية (كوبا)؛
- ١١٦-٩٦- تعزيز السياسات الرامية إلى الحد من الفقر (أنغولا)؛
- ١١٧-٩٦- اتخاذ التدابير المناسبة للحد من ارتفاع معدل الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع (توغو)؛

- ٩٦-١١٨ - مواصلة إعطاء الأولوية للتخفيف من حدة الفقر في الجهود الرامية إلى رفع مستويات عيش السكان (الصين)؛
- ٩٦-١١٩ - مواصلة الجهود للحد من الفقر، ولا سيما من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ (الجزائر)؛
- ٩٦-١٢٠ - اتخاذ تدابير ملموسة للحد من الفقر، ولا سيما مع مراعاة حقوق الطفل (ملديف)؛
- ٩٦-١٢١ - مواصلة النشاط في التماس الدعم المتواصل من المجتمع الدولي لإنفاذ برامج خلق العمالة والتخفيف من حدة الفقر (الفلبين)؛
- ٩٦-١٢٢ - وضع آلية مستدامة لحماية السكان من انعدام الأمن الغذائي، من خلال استراتيجيات للوقاية وتنفيذ البرامج الاجتماعية (تركيا)؛
- ٩٦-١٢٣ - استكشاف السبل الممكنة لتوفير تخصيص الموارد البشرية والمالية والتقنية الكافية لقطاع الصحة من أجل ضمان التمتع بخدمات صحية عالية الجودة (مصر)؛
- ٩٦-١٢٤ - زيادة تعزيز الجهود للحد من وفيات الرضع والأمهات (إثيوبيا)؛
- ٩٦-١٢٥ - تعزيز الجهود للحد من وفيات الأمهات والأطفال (جنوب أفريقيا)؛
- ٩٦-١٢٦ - تعزيز الجهود للحد من ارتفاع معدلات وفيات الأمهات ووفاة ومرض الأطفال دون سن الخامسة (البرتغال)؛
- ٩٦-١٢٧ - تكثيف الجهود للحد بشكل ملموس من معدل وفيات الأمهات ووفاة الأطفال دون سن الخامسة وإصابتهم بالمرض (توغو)؛
- ٩٦-١٢٨ - مواصلة الجهود للحد من معدلات وفيات الأمهات والأطفال، ولا سيما باتخاذ تدابير وقائية، وتنظيم حملات تلقيح، وكذلك وضع خطط واستراتيجيات شاملة في قطاعات الصحة (إندونيسيا)؛
- ٩٦-١٢٩ - زيادة مخصصات الصحة في الميزانية إلى الحد الأدنى الموصى به وهو ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تمشياً مع الالتزامات المتعهد بها بموجب إعلان أبوجا، قصد التصدي لمعدلات وفاة ومرض الأمهات والأطفال دون سن الخامسة، التي تبعث على بالغ القلق (سلوفينيا)؛
- ٩٦-١٣٠ - اتخاذ جميع التدابير اللازمة لخفض عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق تعزيز برامج التثقيف الوطنية، وزيادة الجهود لضمان توافر أدوية العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة والحصول عليها (ناميبيا)؛

- ١٣١-٩٦ - تحسين نظامي الصحة والتعليم (أنغولا)؛
- ١٣٢-٩٦ - مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان، إضافة إلى تحسين نظامي التعليم والصحة (الكويت)؛
- ١٣٣-٩٦ - خلق الظروف المؤاتية لتمكين أضعف الفئات من التمتع بخدمات التعليم والصحة الأساسية (رواندا)؛
- ١٣٤-٩٦ - تنفيذ جميع التدابير الممكنة لتحسين نظام التعليم في البلد (كوبا)؛
- ١٣٥-٩٦ - تحسين تطوير التعليم عن طريق زيادة التسجيل في المدارس وتحسين نوعية التعليم (الصين)؛
- ١٣٦-٩٦ - المضي في اتخاذ التدابير لرفع مستويات التعليم (سنغافورة)؛
- ١٣٧-٩٦ - مواصلة الجهود لتحسين نظام التعليم الوطني ولإدراج التثقيف بحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي (السودان)؛
- ١٣٨-٩٦ - زيادة التمويل من أجل التعليم وإعمال التعليم الإجباري لجميع الأطفال (سلوفينيا)؛
- ١٣٩-٩٦ - اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الوصول إلى التعليم دون تمييز وإقرار التعليم الابتدائي المجاني للجميع (تركيا)؛
- ١٤٠-٩٦ - مواصلة الجهود لتوفير التعليم لجميع الأطفال (توغو)؛
- ١٤١-٩٦ - اتخاذ تدابير لزيادة إمكانية وصول جميع الأطفال إلى التعليم وتحسين البنى التحتية التعليمية وجودة التعليم (ترينيداد وتوباغو)؛
- ١٤٢-٩٦ - السعي إلى ضمان إمكانية وصول جميع الأطفال إلى التعليم وتحسين الهياكل الأساسية التعليمية ونوعية التعليم (مصر)؛
- ١٤٣-٩٦ - وضع خطة وطنية لتأمين إمكانية وصول الجميع إلى التعليم (المغرب)؛
- ١٤٤-٩٦ - مواصلة الجهود الرامية إلى تمكين جميع الأطفال من التمتع بالتعليم، والتطرق إلى أوجه التفاوت في التمتع بالتعليم (موريتانيا)؛
- ١٤٥-٩٦ - تعزيز الجهود لضمان حصول جميع الأطفال على تعليم ابتدائي مجاني وإجباري من نوعية جيدة (البرتغال)؛
- ١٤٦-٩٦ - تأمين التعليم الابتدائي المجاني للجميع دون تمييز، بما في ذلك عن طريق زيادة توفير الأموال للتعليم (إستونيا)؛

١٤٧-٩٦ - العمل من أجل إنفاذ القانون المتعلق بنظام التعليم وزيادة تقديم الدعم المالي الموجه خصيصاً للتعليم لضمان تمتع جميع الأطفال بالتعليم، والنهوض بالهياكل الأساسية التعليمية وجودة التعليم (ليبيا)؛

١٤٨-٩٦ - إقامة الظروف اللازمة لتوفير إمكانية وصول أشد السكان ضعفاً إلى التعليم الأساسي وإعادة إطلاق السياسة الرامية إلى تسجيل الفتيات في المدارس (غابون)؛

١٤٩-٩٦ - القيام تدريجياً بإعمال الحق في التعليم للجميع، عن طريق إقامة الظروف التي يمكن فيها للأشد ضعفاً التمتع بالتعليم الأساسي والقيام، في هذا السياق، بتنفيذ سياسة تُشجّع أيضاً الفتيات على الالتحاق بالمدارس (ألمانيا)؛

١٥٠-٩٦ - زيادة تمويل التعليم؛ وضمان وصول جميع الأطفال إلى التعليم؛ والتغلب على أوجه التفاوت بين الجنسين في التمتع بالتعليم وتحسين الهياكل الأساسية التعليمية وجودة التعليم (ناميبيا)؛

١٥١-٩٦ - مواصلة مناشدة المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي والتقني قصد تعزيز تمتع السكان بحقوق الإنسان وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (السنغال)؛

٩٧ - جميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعكس موقف الدولة (الدول) التي قدمتها و/أو الدولة موضوع الاستعراض. ولا ينبغي تأويل هذه الاستنتاجات و/أو التوصيات على أنها قد حظيت بتأييد الفريق العامل ككل.

## تشكيلة الوفد

*[English only]*

The delegation of Guinea-Bissau was headed by Mr. José António Gonçalves, Adviser to the Minister of Justice on Strategic Planning, and was composed of the following members:

- Ms. Aida Injai Fernandes, President of the National Human Rights Commission;
  - Mr. Cletche Sanhá, Director of the Treaties Section of the Ministry of Foreign Affairs;
  - Mr. Luís Vaz Martins, President of the National Human Rights League.
-